المحاضرة الرابعة: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية – اتفاقية بازل—1–

بعد العديد من الاجتماعات والجهود المبذولة قدّمت في الأخير أولى توصياتها بشأن كفاية رأس المال قادر على استيعاب وامتصاص كامل الخسائر المحتملة وتغطية الأصول الثابتة للبنك ضماناً لأمن المودعين.

قبل أن تأتي لجنة بازل بمقرّراتها المتعلقة ببازل –1– سنة1988، اعتمدت السلطات الرقابية ولسنوات عديدة نسبة الرافعة (Levrage Ratio) لقياس درجة الملاءة للبنك أو "احتمالية إعسار البنك (The Likelihood of insolvency)، إلاّ أنّها رأت أنّ تلك النسبة تمثل حدّ أدنى لرأس المال ولكن ليست مقياساً لدرجة الملاءة لأنها لا تميّز بين الأصول تبعا لدرجة المخاطرة.

التعريف باتفاقية بازل

أقرّت لجنة بازل عام 1988أولى اتفاقياتها الخاصّة بتحديد الحدّ الأدنى لكفاية رأس المال أو بما يعرف بنسبة كوك (ratio cook)، بهدف حماية البنوك من المخاطر المحتمل وقوعها خاصّة خطر القرض، ليتمّ تعديلها سنة 1996 بإدراج خطر السوق.

حدّد الحدّ الأدنى لكفاية رأس المال ب 8% على أن تطبّق هذه النسبة ابتداءً من نهاية 1992 (يتم تجريبها من 1990إلى 1992) تحت اقتراح كوك الذي أصبح بعد ذلك رئيسًا للجنة بازل ,لضمان المساواة في شروط المنافسة بين البنوك الدولية، وأيضا استقرار البنوك عن طريق الاستقرار في رؤوس الأموال الخاصّة لديها.

مزايا معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل –1– للرقابة المصرفية

إنّ اتّفاقية بازل 1– للرقابة المصرفية حققت في البداية رواجًا كبيرًا في أوساط المصرف إذ ساعدت في توحيد عمليات الرقابة وتنظيمها بين مختلف البنوك في دول العالم بواسطة معيار كفاية رأس المال إلاّ أنّه مع مرور الوقت سجّل عدّة نقائص هيكلية أهمّها:

–إنّ الحدّ الأدنى لرأس المال فرض على البنوك من طرف لجنة بازل لحمياتها من الإفلاس والوقوع في الأزمات المالية، إلاّ أنّ معظم البنوك التي أعلنت إفلاسها كانت تحترم نسبة كوك، لذا أصبح من الضروري إضافة بعض المتطلبات الكيفية.

–تراجع حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك و لجوءها إلى رفع نسبة الفائدة للمحافظة على هامش ربحها.

-اختلال العلاقة بين البنك والزبون بعد تقليص حجم القروض الممنوحة وحرمان العملاء أو المستثمرين من تحقيق أكبر ربح ومردودية وبالتالي تناقص نسبة الاستثمار في البلد.

-إنّ عملية تقدير المخاطر حسب الاتفاقية هي عبارة عن عملية حسابية فقط بغضّ النظر عن تقدير السوق لهذه المخاطر.

-ركّزت هذه الاتفاقية فقط على مخاطر الائتمان وليس عن كيفية إدارتها.

بالنظر إلى النقائص التي سجّلتها هذه الاتّفاقية ظهرت الحاجة إلى إعادة النّظر خاصّة في معيار الملاءة المصرفية (نسبة كوك) وإدخال بعض التعديلات على هذه الاتفاقية.

التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل 1-

بعد ملاحظة النقائص المسجّلة، رأت لجنة بازل ضرورة إعادة النظر في كيفية احتساب كفاية رأس المال، وهذا لتقوية النظام المصرفي العالمي.

أعطت التعديلات الجديدة لهذه الاتفاقية المرونة في التطبيق, فتركت كلّ الحرية للبنوك في اختيار نماذج قياسية سواءًا معقّدة أو مبسّطة لقياس المخاطر وهذا حسب حجم البنوك.

وقد حافظت على معدّل الملاءة (8%) بالرغم من أنّ التعديل تولد عنه إضافة (بازل 1.5) في مكوّنات النسبة بإضافة شريحة ثالثة لرأس المال لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية التي تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين.

رأس المال الإجمالي = الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة)+ الشريحة الثانية (رأس المال المساند) + الشريحة الثالثة (الدين متأخر الرتبة قصير الأجل).

على أن تتوفّر في الشريحة الثالثة الشروط التالية:

- أن تكون في شكل قروض مساندة مدّة استحقاقها تتجاوز السنتين على ألا تتجاوز نسبة 25% من رأس مال البنك (الشريحة الأولى).

- أن يكون مخصّصًا لمواجهة المخاطر السوقية فقط بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي.

- يجوز استبدال عناصر الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة من رأس المال على أن لا يفوق نسبة 25%

-أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر أو تساوي مجموع الشريحتين الثانية والثالثة.

وعليه يصبح معيار كفاية رأس المال بعد إضافة المخاطر السوقية على النحو التالي:

$$\text{معدّل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الثانية الشريحة + الشريحة الثالثة)}}{\text{المرجحة الأصول المخاطر بأوزان + مقياس المخاطرة السوقية 12.5\%}} \geq 8\%$$

بعد الأزمة الآسيوية لسنة 1997، تأكّدت سلطات الاتفاقية أنه يجب أن لا تتوقف مبادئ الاتفاقية (بازل -1-) على السلامة المالية للمصرف (الحدّ الأدنى لكفاية رأس المال) وإنّما يجب الاهتمام أكثر باستقرار القطاع المالي والمصرفي وكيفية إدارة المخاطر المختلفة.

رأت لجنة بازل ضرورة إعادة النظر في كيفية صياغة معيار كوك، حيث بدأت منذ عام 1997، العديد من المشاورات لتطوير هذه المعايير ليظهر اتّفاقية جديدة أو ما يسمى بمعيار لجنة بازل II في جوان 1999 ليظهر بصورته الأولى في جوان 2001.